العرب
الأربعاء 2020/04/01
السنة 42 العدد 11664

تفاقم متاعب السراج يُنذر بقرب تفكك أركان حكومته

هزيمة الميليشيات تُعمق مأزق حكومة الوفاق

الارتباك يسيطر على ميليشيات السراج

عمقت الضغوط على ميليشيات طرابلس في ظل إحراز الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر تقدما كبيرا على جبهات القتال غرب البلاد حالة الارتباك في صفوفها بعد الهزائم التي لحقتها، وهو ما دفعها إلى مهاجمة حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج بسبب التقاعس في دعمها، وهو ما ينذر بحسب متابعين باقتراب تفكك أركان هذه الحكومة التي تراهن على الدعم التركي لاستكمال خططها لنشر الفوضى بالبلاد.

الجمعي قاسمي

تونس – تواجه حكومة الوفاق الليبية برئاسة فائز السراج ضغوطا داخلية شديدة بسبب حالة الارتباك بين الميليشيات في ظل هجمات الجيش الوطني والصراع على الغنائم يعتقد مراقبون أنها سوف تفكك أركان هذه السلطة التي تدير شؤونها من العاصمة طرابلس.

ولا يبدو أن متاعب حكومة السراج ستتوقف عند حدود الضربات الموجعة التي وجهها إليها الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، بل هي مُرشحة لأن تتفاقم أكثر فأكثر على وقع "النيران السياسية الصديقة" التي باتت تستهدفه بشكل مباشر في تطور يُنذر بقرب انفراط عقد حلقات الحزام السياسي المحيط بحكومته وتفكك أركانها.

عبدالحكيم فنوش

الصراع على الغنائم يدفع الميليشيات إلى مهاجمة السراج

ولم يشفع للسراج امتثاله لرغبات الميليشيات وتنظيمات الإسلام السياسي التي تُسيطر على العاصمة طرابلس، ومشيئتها التي جعلته يُحول حكومته إلى أداة وظيفة طيعة لمشاريعها ومخططاتها المُرتبطة بأجندات المحور الإخواني التركي – القطري، في أن يتجنب انتقادات واتهامات رموز ومسؤولي تلك الميليشيات، الذين شنوا ضده حربا كلاميةعكسها "القصف السياسي" المُتواصل الذي يتعرض له.

وارتفع منسوب هذا "القصف السياسي" الذي لم يتوقف منذ الهجوم الفاشل الذي استهدف قاعدة "الوطية" الجوية العسكرية الأربعاء الماضي، بشكل لافت خلال اليومين الماضيين، ما جعل المشهد الليبي بتطوراته واصطفافاته، يندفع نحو تحولات جديدة تتداخل فيها موازين القوى العسكرية مع المصالح التي أملتها الحسابات السياسية، وما يلحق بها من توازنات إقليمية دولية.

ووصل الأمر في هذا "القصف السياسي" إلى حد التشكيك في "شرعية" فائز السراج، وذلك في تطور جديد يُحيل بمفرداته الحادة إلى حسابات ورسائل لا تخلو من التحدي وكذلك أيضا الاستفزاز، عبّر عنها عبدالرحمن الشاطر، عضو ما يُسمى بـ"مجلس الدولة الاستشاري" المحسوب على حكومة السراج، في تدوينة جديدة له واصل فيها انتقاداته واتهاماته للسراج.

ولم يتردد الشاطر في هذه التدوينة في مطالبة السراج بالرحيل، قائلا "لا أتوقع تغييرا جوهريا وجذريا... فاقد الشيء لا يُعطيه... والشرعية التي يحتمي بها السراج لم تعد لها قيمة، فقد تخلت عنها عدة دول، واليوم يفقدها في الشارع الليبي...لو يذهب فغير مأسوف عليه".

وذهب الحبيب الأمين، سفير ليبيا لدى مالطا، الموالي لحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج، إلى القول إن "حكومة الوفاق فشلت في كل المجالات دون رؤية أو استراتيجية للدفاع والصمود، وإنها مازالت مُقتنعة بالجبن، وتمارس التدليس على الشعب على الرغم من كونها مكلفة بحمايته".

واعتبر في تصريحات بثتها قناة "ليبيا الأحرار" المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، أنه على المجلس الرئاسي برئاسة السراج "إدراك ما يجري لكي لا يصل لمرحلة يتم فيها رميه هو وشرعيته خارج المشهد، لأن الشعب وصل إلى مرحلة لا يليق باعتبارها حكومة ولا يفتخر بشرعيتها".

وقبل ذلك، هاجم الأمين وزير الثقافة الليبي الأسبق، حكومة فائز السراج ووصفها بالعصابة، وذلك في الوقت الذي اعتبر فيه المحلل السياسي الليبي حافظ الغويل المقرب من حكومة السراج، أن العالم "بات يدرك اليوم أن هذه الحكومة ضعيفة... وهي حكومة أثبتت ما يعرفه الجميع، هي حكومة فاشلة وضعيفة، وتتخللها شخصيات فاسدة".

وعلى وقع هذا "القصف السياسي"، يقف المشهد العام في ليبيا أمام منعرج جديد يتفاقم فيه موقف السراج، الذي تزايدت متاعبه حتى دخل في مأزق جديد مُتعدد الأبعاد داخليا وإقليميا ودوليا، تباينت الآراء في تحديد تداعياته، خاصة بعد أن فقد الكثير من ثقة الشارع الليبي، بما في ذلك الميليشيات التي مازال يتغطى بها في مسعى لكسر عزلته السياسية.

وفي هذا السياق، يرى الناشط السياسي الليبي عبدالحكيم فنوش أن هذا المشهد يعكس "حيرة الهزيمة، والصراع على الغنيمة، ذلك أن مسؤولي الميليشيات بحاجة لأن يُلبسوا الهزيمة لطرف ما، وأن يُحملوا السراج المسؤولية عن عجزهم في صد الجيش ولا يريدون الاعتراف بأنهم أعجز من أن يقوموا بذلك".

واعتبر في تصريح لـ"العرب"، أن "السبب فيهم، وفي تركيبتهم وتناحرهم واختلافهم في ما بينهم بحكم مرجعياتهم الميليشياوية، ذلك أن السراج لم يبخل عليهم بشيء، فقد عقد اتفاقيات مع تركيا وضخ لهم كل الأموال، كما استورد لهم مرتزقة وسفنا معبئة بالسلاح وطائرات مُسيرة لكنهم عجزوا والآن يبحثون عن كبش فداء".

لكنه استدرك قائلا "إنهم يدركون في هذا الوقت أنه من الصعب الخلاص من السراج، لأن غيابه يعني انتهاء مرجعية الصخيرات، وانتفاء ما يتشدقون به من اعتراف بهم... لذلك هم في حيرة من أمرهم ولا يملكون من خلال انتقاد السراج الا ابتزازه ليتحصلوا على جزء من الغنيمة، إنهم لا يريدون الاعتراف بالهزيمة ويلبسونها للسراج".

ويجد هذا الرأي صدى له لدى المتابعين للشأن الليبي، الذين يذهبون إلى القول إن مسؤولي الميليشيات في ليبيا الذين خسروا الكثير من مواقعهم في مجمل المنطقة الغربية، باتوا يُدركون أن موازين القوى في الداخل تغيرت، تماما مثل قواعد اللعبة الإقليمية والدولية التي لم تعد في صالحهم.

ولذلك يسعون إلى محاولة التخفيف من وطأة ذلك عليهم بتحميل المسؤولية لحكومة الوفاق، الأمر الذي سيزيد من متاعب السراج المُتفاقمة.

معركة الصلاحيات تشعل الخلافات بين النهضة والتيار في تونس

انتقل تراشق الاتهامات بين التيار الديمقراطي وحركة النهضة حول التفويض الممنوح لرئيس الحكومة إلى طموحات وزير الدولة للوظيفة العمومية محمد عبو، بعد إلغاء هذه الحقيبة، ليتفاقم الجدل داخل بشأن الدوافع، التي جعلت الأمور تصل إلى هذا الحد، بينما يفترض أن تتكاتف جهود جميع الأحزاب لمواجهة أزمة تفشي وباء كورونا في البلاد.

تونس - تصاعد السجال بين التيار الديمقراطي وحركة النهضة ذات الأغلبية في البرلمان التونسي حول معركة الصلاحيات الممنوحة لحكومة إلياس الفخاخ، والتي استخدمها على ما يبدو بشكل غير مدروس بينما تعاني البلاد من أزمات لا حصر لها.

واتهم النائب عن التيار نبيل حجي في تدوينة نشرها على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بتشكيل تحالف موازي داخل مجلس النواب لتقويض تفويض عدة صلاحيات للفخاخ بشأن إدارة أزمة تفشي وباء كورونا في البلاد على النحو الأمثل.

وكتب يقول إن "الغنوشي يقود ائتلافا برلمانيا يتكوّن من النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة في مواجهة مشروع قانون التفويض لرئيس الحكومة في إصدار المراسيم".

وأضاف "هذا التحالف لا علاقة له بالائتلاف الحكومي وهو ائتلاف غريب بين حزب حاكم وأحزاب معارضة وأن هذا الائتلاف لا يعبأ لا بمصلحة البلاد ولا بكورونا".

وفي الوقت الذي طلبت فيه الحكومة تفعيل الفصل 70 من الدستور ومنحها تفويضا لسن مراسيم بشهرين مثلما يسمح به الدستور، إلا أن هذا الائتلاف، بحسب حجي، تمسك وصوّت على تفويض بشهر واحد فقط.

وربط مراقبون هذا الاتهام بالهجمات الموجهة من قبل نواب حركة النهضة للأمين العام السابق لحزب التيار الديمقراطي، محمد عبو بعد أن صدر في الرائد الرسمي قرار بحل وزارة الوظيفة العمومية وإلحاقها برئاسة الحكومة.

ويتساءل كثيرون في الأوساط السياسية حول تمسك عبو بالوزارة طويلا، لكن الاتهامات الموجهة إليه تتمحور حول بحثه عن كرسي مريح خلف الفخاخ.

ولطالما وجّه المنتقدون سهامهم لمحمد عبو، باعتباره مدافعا شرسا عن إتمام مسار مكافحة الفساد، إلا أنه لم يفعل ما يذكر حتى اليوم في هذا الملف.

وقال وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد محمد عبو إنّه "لم تعد هناك وزارة للوظيفة العمومية في الهيكلة الحكومية".

وكان قد تم تأسيس هذا المنصب في العام 2016 وأول من تقلد هذه الحقيبة في ذلك الوقت كمال مرجان، وقد تم إلغاؤها بصفة طبيعية وفقا للأمر الصادر مؤخرا.

وبعد ذلك ألحقت بعض مصالح هذه الوزارة برئاسة الحكومة وأخرى خضعت لوزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد.

وقال في تصريحات لإذاعة موزاييك المحلية الثلاثاء "لقد تم إعداد مشروع أمر يحدد صلاحيات وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد وإحالته على المحكمة الإدارية من أجل الاستشارة ثم إتمام باقي الإجراءات".

وما يخيف الخصوم السياسيين للتيار الديمقراطي هو الصلاحيات الموسعة التي سيحصل عليها محمد عبو بعد إلغاء الوزارة وقد أقر بذلك من خلال تصريحاته.

وقال عبو "في 2012 كنت قد طالبت بعُشر هذه الصلاحيات وكنت قد صرحت في ذلك الوقت أنّه لا يمكنني مكافحة الفساد بتلك الصلاحيات فقط، لكن اليوم الأمر تغيّر وحصلت أكثر بكثير مما طالبت به".

وأكّد في هذا الإطار أنّ ثقة كبيرة تجمعه برئيس الحكومة إلياس الفخاخ وأنّهما يعملان كفريق بشكل منسجم وأن يتم ذلك على المستوى الحكومي لا الحزبي "لأننا فريق منضبط".

نبيل حجي

الغنوشي يقود ائتلافا برلمانيا موازيا يعمل ضد الفخاخ

وعزا المراقبون هجوم النائب عن التيار سامية عبو، وهي زوجة محمد عبو، على الغنوشي في جلسة البرلمان الأخيرة التي التأمت الأسبوع الماضي، حيث شهدت صراخا حادا واتهامات مباشرة بأنه يعكس حجم الغضب لدى التيار من سلوك النهضة.

وكان يعتقد التيار أن نواب النهضة سيكونون مع رئيس الحكومة في كل مواقفه، لكن الحركة الإسلامية باتت تعرقل أداء الحكومة مع أنها جزء من التحالف الحكومي وصاحبة أكبر عدد من الوزراء، ما يعني آليا أن التحالف الحكومي لم يعد موجودا على الأقل في البرلمان.

وقالت سامية عبو في تصريحات إعلامية عقب تلك الجلسة الصاخبة إن "ما حصل في مجلس النواب مهزلة.. رئيس مجلس قايض بين تمرير مقترحه أو عدم تمرير الفصل 70 في هذا الظرف الذي تعيشه تونس".

وأكدت أن نواب التيار الذين صوتوا لمشروع القانون صوتوا "تحت التهديد والإكراه من قبل الغنوشي"، مشيرة إلى أن رئيس حركة النهضة يريد امتلاك السلطة في حين أن السلطة تمارس ولا تمتلك.

وردت النائب عن حركة النهضة يمينة الزغلامي في تصريحات لإذاعة إي.أف.أم المحلية على التهم التي وجهتها سامية عبو للحركة بالعمل على الاستيلاء على السلطة وذلك بوضع عراقيل أمام حكومة الفخفاخ في ما يتعلق بمواجهة كورونا.

وقالت إن "حركة النهضة لا تعمل وفق الحسابات الضيقة وسنعطي تفويضا للحكومة"، مضيفة "نحن نؤيد جهود حكومة الفخفاخ لمواجهة أزمة كورونا".

وتابعت بالقول "لدينا ثقة في حكومة إلياس الفخاخ ولكننا كذلك نريد حماية الحقوق والحريات للتونسيين مع احترام النظام الداخلي للبرلمان".

في تقاطع نيران الحسابات السياسية

تردي الخدمات الصحية يعقّد مواجهة كورونا في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – تصاعدت الانتقادات الموجهة لأداء معهد باستور الجزائري على خلفية الاختلالات في بعض نتائج التحاليل الطبية لمشتبه في إصابتهم بفايروس كورونا، مما يزيد من متاعب قطاع الصحة الذي يواجه وضعا استثنائيا بإمكانيات هشة، تعكس فشل السلطات المتعاقبة في تطوير المجال رغم المداخيل الضخمة التي تبخرت بسبب الفساد وسوء التسيير.

وكشفت المراسلة التي رفعها النائب البرلماني حكيم بري، من محافظة باتنة في شرق البلاد إلى السلطات المحلية، عن خطأ فادح وقع فيه معهد باستور يرجّح أن يتحول إلى كارثة صحية في محيط أحد المواطنين الذين قضوا مؤخرا في المنطقة المذكورة.

وتضاف هذه المشكلة إلى سلسلة الشكوك في عمل المعهد، ومنه السلطات الصحية، فعلاوة على الوتيرة المتباطئة لإنتاج التحاليل الطبية، جاءت إمكانية الوقوع في الخطأ لتزيد من حالة الفزع بين المستشريتين.

وذكر بري أن "معهد باستور تسبب في مشكل كبير في بلدة بريكة حيث تمّ ارتكاب خطأ فادح في التأكيد أن تحاليل الضحية سلبية، وأنه ليس حاملا لفايروس كورونا، ليبعث بعدها بنتائج جديدة إيجابية لنفس الشخص"، الأمر الذي رجّح إمكانية إصابة أفراد أسرته بالعدوى، ونقلهم بدورهم لها لأشخاص آخرين.

وطالب النائب من السلطات المحلية، اتخاذ التدابير اللازمة، بتهيئة مساحات للحجر الصحي تحسبا لكارثة صحية في المنطقة، ما يضع المعهد المحتكر للتحاليل الطبية والبحث في الأمراض المعدية والفايروسات، ومن ورائه السلطات الصحية تحت طائلة غضب شريحة واسعة من الجزائريين.

وجاء ذلك في خضم موجة غضب متصاعد في أوساط المواطنين والكوادر العاملة في الصحة، من شح الإمكانيات والوسائل الضرورية لمواجهة امتدادات العدوى، مما أدى إلى وفاة بعض العاملين في القطاع، على غرار سائق في مستشفى بوفاريك بالبليدة، والجراح أحمد مهدي، في مستشفى حكومي بمدينة البليدة الواقعة تحت طائلة الحجر الشامل.

ويبدو أن وتيرة عمل معهد باستور، لم تجار توسع وباء كورونا في أنحاء البلاد، بعدما سجلت حالات وفاة بالمرض قبل صدور نتائج التحاليل.

ورغم أن المعهد أقدم على فتح فروع جديدة له في وهران وقسنطينة بغرب وشرق البلاد للتخفيف من عبء الضغط، إلا أن الوتيرة لا زالت دون سرعة تفشي الوباء.

ولا تتعدى العمليات التي يجريها المعهد الموروث عن الحقبة الاستعمارية، سقف الـ200 تحليل يوما، وهو رقم لا يقارن بالوتيرة المسجلة في دول العالم، بما فيها دول الجوار، مما يحتم ضرورة البحث عن بدائل سريعة لمواجهة الأزمة.

ويرجّح أن يتسبب إخفاق إحدى أبرز المؤسسات الصحية بالبلاد في جرّ رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، إلى مساءلة برلمانية، بعد السؤال الموجّه له من طرف النائب البرلماني لخضر بن خلاف، وهو ما يفتح باب التساؤلات حول قدرة الحكومة على التعامل مع الوباء.